الفلسطيني بين حجرين

نواف التميمي

في قصيدته، «ليتني حجر»، يتمنى محمود درويش لو كان حجراً، ويقول: «لا أَحنُّ إلى أيّ شيء فلا أمس يمضي/ ولا الغَدُ يأتي ولا حاضري يتقدّمُ أو يتراجعُ/ لا شيء يحدث لي! ليتني حَجَرٌ». تذكرت هذه الأمنية عند مشاهدتي صورةً لو رآها درويش لربما تمنّى أن يكون أي شيء، إلا الحجر.

مؤلمة ومخيفة تلك الصورة التي يظهر فيها فلسطينيٌ قابضاً على حجر فلسطيني، ويهوي به على رأس فلسطيني آخر. وإذا كانت الصورة، أي صورة، تُتحدّث عن ألف كلمة، فتلك الصورة بالذات تنطق بآلاف الكلمات، وهي تصور حالة الانهيار التي آل إليها الفلسطيني. كيف وصل الحال بنا إلى لحظةٍ يشهر فيها الفلسطيني حجرَه في وجه أخيه الفلسطيني، وكيف لفلسطيني أن يرفع عصاه في وجه شقيقته. ما الذي تغير؟ هل تغير الفلسطيني أم تغيّر الحجر؟ بالأمس، في زمن «انتفاضة الحجارة»، كانت الحجارة تنهمر مثل المطر من كفّ الفلسطيني (بتعبير الشاعر خالد أبو العمرين في قصيدة «في القدس نطق الحجر»). واليوم، تحجّر قلب قابيل الفلسطيني فهوى بحجره على رأس أخيه، وقع الفلسطيني بين حجرَيْن، يهوى أحدهما ويهوي عليه الآخر. في انتفاضة الحجارة، كان الفلسطيني يقبض على حجره بين حجرات قلبه، ويهوي به على رأس المعتدي. كانت حجارة سجّيل الفلسطينية تتطاير من أكفّ الأطفال الناعمة وكأنها براكين تتفجر فوق رؤوس الجنود الإسرائيليين وآلياتهم. وفي الانتفاضة الثانية، أشهر الطفل فارس عودة حجره الصغير في وجه دبابة الميركافا العملاقة، حتى ارتقى شهيداً وشاهداً على زمن فلسطيني جميل، انتصر فيه الحجر على الردى والقدر، بتعبير الشاعر الفلسطيني خالد أبو خالد في قصيدة «حجرٌ حجرٌ بيدي حجر».

مياه كثيرة جرت في النهر منذ انتفاضة الحجارة، غيّرت الفلسطيني، وحرفت بوصلة حجره. تيار عكسي عكر صفو النضال الفلسطيني، وحرف مساره نحو التعايش المُهين مع الاحتلال. كانت نهاية انتفاضة الحجارة بداية زمن فلسطيني رخو لا مكان فيه للمقاومة، وكل الساحة فيه مفتوحة للتنسيق مع الاحتلال. سنوات عجاف قاسية صنّعت طابوراً فلسطينياً من طينةٍ أخرى لا تشبه طين فلسطين وحجارتها. رجال أمن تدرّبوا على أيادي الجنرال الأميركي كيث دايتون، وتشرّبوا عقيدة لا مكان فيها لعادلة إسرائيل، ولا مطرح فيها للحوار أو قبول الرأي الآخر.

موجعةٌ صورة الفلسطيني الهاوي بحجره على رأس أخيه، ومؤلمةٌ صورة الفلسطيني المسحول في شوارع رام الله بسواعد فلسطينية، والأكثر قهراً موت الفلسطيني بيد أخيه الفلسطيني. قد يتساهل المرء مع كل ممارسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية على مدار الـ26 سنة الماضية، مع كل ما فيها من خرق للمواثيق الدولية، وتعدٍّ على أبسط حقوق الإنسان في حرية الرأي والتعبير، ولكن من غير الصائب السكوت على جرائم تطاول حقّ الناس في الحياة. استمرار الحال الفلسطيني على هذا المنوال لا يبشّر بالخير، بل ينذر بخرابٍ ساحق ماحق يقضي على الأخضر واليابس، يطحن البشر والحجر. على الرغم من قتامة الصورة، يبحث بعضهم عن بصيص أمل، فيرى في ما يجري من حراكاتٍ فلسطينيةٍ منذ اغتيال الناشط الفلسطيني نزار بنات إرهاصاتٍ لثورةٍ قد تعيد الفلسطيني وحجارته إلى الاتجاه الصحيح، وقد تصحّح وجهة البوصلة نحو الاحتلال المستفيد الوحيد من تفتّت الحجر الفلسطيني. وإن كانت قيادة الشعب الفلسطيني ونخبه فقدت القدرة على التفكير خارج الصندوق، فلا ريب أن الشعب الذي أبدع انتفاضة الحجارة الفلسطينية، قادر على ابتكار مقاوماتٍ شعبية يكون الحجر سيد الموقف فيها.

على الرغم من بشاعة الصورة وقتامتها، إلا أن الأمل معقودٌ على جيل من الشباب، لم يعاصروا انتفاضة الحجارة، لكنهم عاشوا على أغانيها وسير أبطالها. في رواية «اللاز» يعلمنا الروائي الجزائري الطاهر وطّار أن كل الأشياء تتغيّر أو تزول، كل الأشياء والأسماء، تتبدل أو تغيب، حتى مياه الوادي قد تجفّ، وحدها حجارة الوادي تبقى راسخةً في الأرض.

هل يكون «الشام الجديد» مخرجاً للطوارئ

عطاف الروضان

تعود إلى الأذهان صور جمعت الملك حسين بصدّام حسين وحسني مبارك وعلي عبد الله صالح، انتشرت في شوارع عواصم بلادهم في 1989، لمّا أعلن تشكيل مجلس التعاون العربي الذي ضم الأردن والعراق ومصر واليمن. لكل منهم قصة حافلة بصراعات السياسة وتحالفاتها ووجوهها، بخيرها وشرها، ويتشاركون بأن رحلة كل منهم خُتمت بنهاية درامية مختلفة، لكن صورهم متشابهي ورافعي الأيدي وابتساماتهم العريضة توثقها «طوابع» أصدرت لتلك المناسبة الخاصة، وصور وأعلام رفعت احتفالاً بهذا التعاون الرباعي لمصلحة تلك الدول ومواطنيها، وأبرزها الاقتصادية والسياسية، كما أعلن يومها.

لا يخفى على أحد أنه كان لكل دولة، وحتى لكل واحد من الأربعة، مصلحة خاصة بالانقلاب على وضع سبق إعلان ذلك التكتل الرباعي العربي، الجديد يومها، وتغيير موقفه كلياً بعد ذلك بـ«الشام الجديد»، الذي أعلن عنه بعد القمة التي جمعت قيادات الدول الثلاث في بغداد، الأسبوع الماضي، ما يثير تساؤلاً عما إذا كانت المقاربة ممكنة بين الأمس واليوم؟

كانت التحدّيات السياسية الإقليمية محرّكاً أساسياً للمجلس الرباعي السابق، الذي غاب عنه اليوم اليمن، لغرقه في حرب لا إنسانية بصمت قاد حملة مقاطعة مصر. وقتها تقاطعت مصالح خاصة للدول الأربع، فاليمن والعراق استبعدا، أو كما شعرا هما، من تشكيل مجلس التعاون الخليجي، ومصر دولة مقاطعة عربياً، أما الأردن فكان يخوض تحدّيات سياسية كبرى، بشأن التحرّكات آنذاك للتحضير لمعاهدة السلام مع إسرائيل. إضافةً إلى الظروف والتحديات الاقتصادية المشتركة، والأجواء التي كانت مشجّعة لعقد أشكال من التحالفات والمجالس الإقليمية العربية، توحيدا للعمل العربي المشترك، كمجلس التعاون الخليجي، بداية ثمانينات القرن الماضي، واتحاد المغرب العربي الذي أنشئ في عام إنشاء مجلس التعاون الرباعي، وقد سبق هذه كلها إنشاء جامعة الدول العربية.

كل هذه التكتلات والمجالس التي رفعت لواء وحدة المصير والهدف لم تترك أثرا ولا نتيجة واضحة (باستثناء مجلس التعاون الخليجي الذي حافظ على الأقل على صورته الرصينة)، على الرغم من التحديات العميقة آنذاك، ولم يلمس العرب من خليجهم حتى محيطهم أي تغيير أو حل لأي إشكالية طرحت في أروقتها. واليوم، الظروف الإقليمية أكثر تعقيدا والصف العربي لم يعد موجودا، بل مزق التشرذم البلد العربي الواحد، فبعضها أصبحت بلدين، ورفعت أعلام وسقطت أخرى، بل غيرت الوانها وأشكالها ونجومها، وحوكمت رموز ودفنت رموز وسُحلت أخرى، ودول كانت أعضاء بارزة في تلك التكتلات، وتخوض حروبا بدلوماسية طاحنة في أروقتها، تخوض اليوم حربا حقيقية بين مواطنيها.

في هذه الخلفية، قرّرت كل من الأردن والعراق ومصر، وتشترك ثلاثتها في تحدّيات سياسية واقتصادية متشابهة، التكتل مجدّدا، في ما يعرف بمشروع «الشام الجديد»، الذي أعلن عنه بعد القمة التي جمعت قيادات الدول الثلاث في بغداد، الأسبوع الماضي، ما يثير تساؤلا عما إذا كانت المقاربة ممكنة بين الأمس واليوم؟

كانت التحدّيات السياسية الإقليمية محرّكا أساسيا للمجلس الرباعي السابق، الذي غاب عنه اليوم اليمن، لغرقه في حرب لا إنسانية بصمت قاد حملة مقاطعة مصر. وقتها تقاطعت مصالح خاصة للدول الأربع، فاليمن والعراق استبعدا، أو كما شعرا هما، من تشكيل مجلس التعاون الخليجي، ومصر دولة مقاطعة عربيا، أما الأردن فكان يخوض تحدّيات سياسية كبرى، بشأن التحرّكات آنذاك للتحضير لمعاهدة السلام مع إسرائيل. إضافةً إلى الظروف والتحديات الاقتصادية المشتركة، والأجواء التي كانت مشجّعة لعقد أشكال من التحالفات والمجالس الإقليمية العربية، توحيدا للعمل العربي المشترك، كمجلس التعاون الخليجي، بداية ثمانينات القرن الماضي، واتحاد المغرب العربي الذي أنشئ في عام إنشاء مجلس التعاون الرباعي، وقد سبق

لماذا درعا الآن؟

عمر الشيخ

هددتْ قاعد حميميم الروسيّة، من الساحل السوريّ، أخيرا، مناطق جنوب سورية، التابعة إداريّاً لمدينة درعا، بإدخال مليشيات إيرانيّة، مثل حزب الله اللبناني و«الحرس الثوريّ» الإيرانيّ؛ إلى المناطق التي رفضت تسليم سلاحها الفرديّ. وتفيد الأنباء من المدينة الحدوديّة بأنّ لجان المصالحة بين النظام والفصائل العاملة هناك صدمتها التصريحات الروسيّة بعد أن عزلوا مناطق عن بعضها؛ بقصد الحصار وتقنين الخدمات وإضعاف التأثير الاجتماعي على السكان، مما بقي من فصائل معارضة مسلحة هناك.

وكانت القوّات الروسيّة هي الضامن للنزاع بين قوّات النظام (ومليشياته الطائفيّة) وفصائل المعارضة في درعا، إلا أنّ أمراً ما قد حدث؛ فالطيران الحربيّ لا يهدأ تحليقه منذ أيام فوق معظم المناطق التي وقّعت على «الضمانة الروسيّة»، وسُلّمت السلاحين الثقيل والمتوسط، وها هي اليوم تدفع لتسليم السلاح الخفيف أيضاً. وتعلم الفصائل المعارضة والأهالي في معظم مناطق درعا، والتي لا تزال تتظاهر ضد بشار الأسد؛ أنّ تهديد قاعدة حميميم ينطوي على إشارة خضراء لتوريط المدينة بالصراع الإسرائيلي الإيراني فوق أرض سوريّة؛ إذ ما إن تدخل مليشيات إيران وتبني نقاطها العسكريّة، حتى تتحرّك صواريخ الاحتلال الإسرائيليّ نحو تلك النقاط؛ لقصفها وتحويل المنطقة إلى أرض حرب عصابات للنفوذ الإيرانيّ.

ودانت فعاليّاتٌ ثوريّة تهديدات القوّات الروسيّة، وتحوّلها من «ضامن إلى مستخدم لأساليب الحصار والترهيب والتهديد وبث الرعب في قلوب المدنيين، مما أدى لخروج الضمان الروسيّ عن وظيفته في اتفاق التسوية جنوب سورية، ومخالفته القرارات الدوليّة ذات الصلة»، حسب وصف بيان أصدرته اللجنة المركزيّة في درعا البلد وفي المنطقة الغربيّة، ومجلس أعيان المنطقة الغربيّة وأحرار الريف الشرقيّ ومنطقة الجيدور، وكناكر.

ويرى مراقبون أنّ روسيا كانت قد ضمنت، العام 2018، أمام دول إقليميّة؛ منها أميركا ومن خلفها إسرائيل، اتفاق التسوية في درعا والقنيطرة، خصوصاً بمنع القوات الإيرانيّة ومليشياتها من الاقتراب من المحافظتين، مقابل مساندة قوات النظام براً وجوّاً للسيطرة على المناطق الواقعة تحت يد فصائل المعارضة آنذاك. وبحسب المعطيات، جاءت هذه الخطوة الروسيّة بالتزامن مع تعنّت الدبلوماسيّة الروسيّة في المحفل الدولي، من أجل تحويل مسار المساعدات الإنسانيّة الداخلة إلى سورية، وخصوصاً إدلب، وما حولها من الحدود التركيّة السوريّة التي تسيطر عليها فصائل المعارضة إلى جنوب سورية، بالتحديد قرب طريق الجمرك القديم في درعا، الذي تهيمن عليه ثلّة من العناصر الذين جنّدهم النظام؛ نظراً إلى عدم قدرته على الدخول إلى هناك وفق اتفاق 2018 الخاص بالتسوية.

وبالتالي، يتيح إسقاط السلاح الخفيف والهيمنة المعارضة جنوب سورية على الحدود لروسيا إعادة تفعيل عمل المعبر الجمركي القديم، وتأمين طريقه القريب للغاية من مدينة الرمثا الأردنيّة. وهكذا سوف تكون فرصة تحويل المساعدات آمنة، بعيداً عن يد قوات النظام وتحت السيطرة الروسيّة أمام المجتمع الدوليّ.

وفي قراءة أكثر عمقاً لهذا التحوّل أمام تسوية درعا، نجد أنّ نظام الأسد يصفّي حساباته العسكريّة بتحويل المدينة التي انطلقت منها شرارة الاحتجاجات قبل عشرة أعوام، إلى صفر القيمة، ويبزر، عبر منديوبه، سواء أمام المنظمات الدوليّة أو في المجتمع المحليّ؛ أنّ تلك «التسوية» لم تكتمل بعد، وخطوات تسليم السلاح عبر الروس تجعلها عادلة»، حسب مسؤول بعثيّ لدى النظام، إلا أنّ الحصار يدلّ على خطوة إكمال لتهدئة ما، بقدر ما ينبّه إسرائيل إلى أنّ ادخال مليشيات إيران إلى درعا هو تهديد حدوديّ لها أيضاً، وبذلك يمكن أن يضغط كيان العدو على حلفائه في المجتمع الدولي لتمرير الأجندة الروسيّة بالسيطرة على المساعدات، وتجويع إدلب وما بقي من مناطق معارضة للسيطرة عليها.

> ستكون خريطة درعا وأهميتها الثورية غاية التفاوض الحالي، الإجباري، لعلّها تخضع لسيطرة النظام باي ثمن

جاء الرد الدولي عبر المؤتمر الوزاريّ لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي اختتم أخيرا، وعلى لسان وزير الخارجيّة الأميركي، أنتوني بلينكن، الذي أكد من روما أنّ الولايات المتحدة سوف تقدم 436 مليون دولار مساعدات إنسانيّة إضافيّة للشعب السوريّ، وهذا التمويل الجديد المقدّم من خلال وزارة الخارجيّة والوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة «سيوفّر مساعداتٍ حيويّة إضافيّة للأسر المحتاجة في سورية، وللاجئين السوريين، والمجتمعات المضيفة في البلدان المجاورة»، حسب بلينكن الذي لمّح إلى أنّ هناك أكثر من عشرة آلاف مقاتل من تنظيم الدولة الإسلامية في مخيم الهول شمال سورية، والذي تسيطر عليه «قوّات سوريا الديمقراطيّة» حليفة واشنطن. بعبارة أدقّ؛ ربما تريد واشنطن أن تختصر الطريق على موسكو في خطوتها بشأن المساعدات وتحريك المليشيات الإيرانيّة، بقولها إذا كان لديكم ورقة هذه المليشيات جنوباً، والتي هي أصلاً تحت مرصد القصف الإسرائيلي المتكرر في مواقعها السوريّة، نحن لدينا ورقة «داعش» شمالاً؛ والتي إذا حُرّكت ستستنزف مزيدا من الوقت والجهد للإمساك بالجغرافيا السوريّة وهم تحت يدنا؛ يد «قسد» وهاكم بضعة ملايين من الدولارات لحل أزمة المساعدات، سوف يبقى لتركيا دور في الملف السوريّ «إغاثيّاً وعسكريّاً»، ولدينا رغبة لتمديد تفويض الأمم المتحدة عمليّات الإغاثة الإنسانيّة عبر الحدود السوريّة.

في كلّ الأحوال، يختبر التوتر الإقليمي في سورية القوى العسكرية وأوراقها على الأرض، وتسجل الحالة المعيشية اعترافاتها بالتدنّي يوماً بعد الآخر، بانتقام متعدّد من معظم أطراف الصراع، فهذه المرّة ستكون خريطة درعا وأهميتها الثورية هي غاية التفاوض الحالي، الإجباري، لعلّها تخضع لسيطرة النظام باي ثمن، حتى لو سرّبوا إليها قوات من «داعش» أو إيران، وبدا حريقها؛ فالأن رمزية الثورة السورية، تاريخياً، هي أولوية مخطط السحق في منافسة نظام الأسد والمعارضة، لمحو كل أيقونةٍ يمكن أن تدلّ على أن الشعب قال يوماً: حرية إلى الأبد.

(كاتب سوري)

حفتر والرد الجزائري القاسي

حسان زهار

لم تكن عبارات رئيس الأركان الجزائري، الفريق السعيد شنقريحة، التي أوردها بيان لوزارة الدفاع الجزائرية، في 29 من الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، دبلوماسية على الإطلاق، فهي تشير لأول مرة في الجزائر إلى خليفة حفتر بالصفات، لا بالاسم، وتصفه من دون ذكر اسمه، بأنه «من الأطراف المريضة، المتعطشة للسلطة»، وبأنه من «المعتوهين والمتهورين»، قبل أن يطلق تحذيره في صيغة تهديد شديد اللهجة إلى الرد الجزائري على استفزازات حفتر التي أعقبت إعلان مليشياته قبل أيام غلق الحدود بين الجزائر وليبيا، واعتبارها منطقة عسكرية، يحظر التحرّك فيها، عقب اداعاءات بالسيطرة على معبر حدودي بين البلدين .. سيكون «قاسيا وحاسما ضد كل من تسوّل له نفسه من مغبّة المساس بسمعة وأمن الجزائر وسلامتها الترابية».

إذن، تغيّرت اللهجة الجزائرية تجاه حفتر كثيرا، فقد سبق أن هدّد هذا العقيد المهزوم في حربي تشاد وطرابلس الجزائر صراحة قبل ثلاث سنوات، بتحويل الحرب من ليبيا إليها، لكن الجزائر وقتها لم تشأ الرد عليه، فقد كان وقتها أقلّ من أن يثير انتباهها، قبل أن يتحوّل حفتر، بشكل كبير، إلى مجرد بيدق في أيدي قوى أجنبية عديدة، تترصّد الجزائر وتسعى إلى محاصرتها. أما وقد انتقل حفتر من دائرة التهديد بالكلام إلى دائرة الفعل، بعد أن تلقى ضوءاً أخضر، أميركيا وفرنسيا وإماراتيا، فإن السكوت عليه بالنسبة لدوائر صنع القرار في الجزائر سيكون مكلفا في اتجاهين. ..أولا، في قضية المسّ بهيبة الجزائر بوصفها قوة إقليمية كبرى في المنطقة، وثانيا في قضية استغلال معارضة الداخل هذه النقطة، باتجاه اتهام النظام بالفشل في حماية حدود الوطن.

غير أن الرد الجزائري القاسي هذا، والذي لا يمكن، بطبيعة الحال، أن يبقى في إطار الخطابات، بدليل أنه جاء من الحدود الليبية الجزائرية، حيث تتزايد وتيرة المناورات العسكرية، وتتصيداته حوالي أسبوع من إعلان مليشيات حفتر السيطرة على معبر إيسلي وغلقه، ما يعني أن الأمر كان يحتاج انتظار مخرجات مؤتمر برلين 2، قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن الطريقة التي سوف يتم بها تأديب حفتر، أو على الأقل الطريقة التي يتم بها وضع حدّ لحركاته غير المحسوبة جيدا، بإيعاز من قوى أجنبية معروفة، بالنسبة للجزائر، ليس حفتر هو المشكلة بحد ذاته، ولا يمكنه أن يكون مشكلة أبدا، إنما القضية هي في القوى التي يأتمر بأوامرها، وقد قرّرت أن تجعل من حفتر ورقة ابتزاز واضحة، في ظل متغيرات جيوستراتيجية في غاية الأهمية، تهدف، أول ما تهدف، إلى محاصرة الجزائر الرافضة سياسة التطبيع من جميع الجهات وتطويقها كلية، خصوصا بعد فشل فرنسا في قيادة عمليات باراخان في منطقة الساحل والصحراء، واضطرارها إلى تسليم القيادة إلى الولايات المتحدة التي يبدو أنها قرّرت إنجاز ما فشلت فيه فرنسا طوال السنوات الماضية، وهي إيقاء الجزائر القوية في قوقعتها داخل الحدود، وعدم إعطائها قدرة المناورة خارج البلاد، وخصوصا في أفريقيا التي اعتبرتها الجزائر أخيرا أنها من ضمن مجالها الحيوي.

إذن، ليس حفتر سوى بيدق صغير. ولأجل ذلك، انتظرت الجزائر أسبوعا لتطلق ردّها الصاعق هذا، حتى تضبط أدواتها في مواجهة من هم خلف حفتر، وليس في مواجهة حفتر. وهنا يجب التنبيه إلى أن هذه اللهجة الجزائرية الشديدة لم تأت فقط بعد مخرجات مؤتمر برلين، وإنما جاءت في أعقاب زيارة في غاية الأهمية للفريق السعيد شنقريحة إلى موسكو، والتي تمت خلالها مناقشة مختلف التحدّيات التي تواجه حليف روسيا الكبير في منطقة غرب المتوسط، ومعها تم الإمضاء على صفقات تسليح ضخمة تتجاوز حدود صواريخ إس 400 التي امتلكتها الجزائر منذ سنوات إلى أنواع متطورة من الرادارات بالغة الدقة، بالإضافة إلى غواصات وطائرات سوخوي 35 وسوخوي 57 الشبحية، مع إمكانية رفع موسكو يدها عن حليفها المحلي حفتر غرب ليبيا، لأن الأمر يتعلق بحليفٍ أكبر بكثير اسمه الجزائر.

> باتت الجزائر تدرك أن اليد الاماراتية ليست بعيدة عما يجري في كل محيطها القريب

أخطر من ذلك، باتت الجزائر تدرك أن اليد الإماراتية ليست بعيدة عما يجري في كل محيطها القريب، فقد تغيرت المعادلات التي كانت تحكم علاقات حكام أبو ظبي بالجزائر، ولم تعد كما كانت عليه في زمن المخلوع عبد العزيز بوتفليقة. لقد صارت الجزائر اليوم أقرب إلى تركيا منها إلى الامارات، وقد عبر عن ذلك الرئيس عبد المجيد تبون في أكثر من مناسبة، وهو ما أزعج كثيرا هذه الدولة التي أخذت أدوارا مقاولاتية أكثر من حجمها، غير أن ما ألّب أبو ظبي على الجزائر بشكل واضح، كان بكل تأكيد تصريحات الرئيس تبّون حول رفض الجزائر سياسة الهرولة نحو التطبيع مع إسرائيل التي تنتهجها بعض الدول العربية، الأمر الذي اعتبرته الإمارات بعنيها مباشرة.

وعلى ما يبدو، ليست خطة الإمارات فقط تطويق الجزائر في حدودها، وإنما إدخال العامل الإسرائيلي عاملا رئيسا في عملية الحصار تلك، على الرغم من الممانعة الأميركية التي تدرك حساسية الموضوع، ذلك أن جلب الإسرائيلي إلى الحدود الغربية للجزائر، لا يكتمل من دون تحريك خليفة حفتر وإعطائه الضوء الأخضر لجلب إسرائيل إلى حدود الجزائر الشرقية الجنوبية، وهو الأمر الذي تحدثت عنه تقارير عديدة، وكان سببا مباشرا ليضا في طبيعة الغضب الجزائري، وردّه الموسوم بعبارات مضبوطةٍ جيدا بأن الجزائر «لا ولن تقبل أي تهديد أو وعيد، من أي طرف كان، كما أنها لن ترضخ لأية جهةٍ مهما كانت قوتها».

بالنسبة للإمارات، كان حديث الرئيس تبّون عن «الهرولة» نحو التطبيع خطيئة أولى، أما خطيئة تبون الثانية، بحسب هذه الدولة، فكانت حديثه في قناة الجزيرة في 8 الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، والذي أعاد فيه التذكير بأن طرابلس كانت خطاً أحمر جزائريا، وأن الجزائر لم تكن لتسمح بسقوط أول عاصمة مغاربية وأفريقية في أيدي المرتزقة، وأنها كانت ستتدخل، بطريقة أو بأخرى، لمنع ذلك، لأن المقصود، بكل وضوح، من المرتزقة هم مليشيات حفتر التي سلحتها الإمارات ومؤلتها.

وبالتالي، وجب أن تسمع الجزائر الرد الإماراتي الثاني في معبر إيسلي الحدودي. وبطبيعة الحال، إذا ما أخذنا في الاعتبار الخطية الثالثة التي هي التقارب فوق الحدود الممسوح بها مع تركيا، سواء في الموضوع الليبي أو في غيره من أوجه التعاون الاقتصادي والعسكري، تكون قضية تحريك ورقة حفتر تحصيل حاصل.

إذن، ردّت الجزائر على «المعتوهين والمتهورين» بتعبير قيادة الجيش، وعلى الأطراف «المريضة والمتعطّشة للسلطة»، وتوعدتها برّ قاس وحاسم، ولكنها تردّت، في الوقت نفسه، على من صنع المعتوهين والمتهورين، وعلى من نفخ فيهم حتى اعتقدوا أنهم في مستوى مواجهة الجيش الجزائري، هذا الجيش الذي أحرز أخيرا قوة دستورية، بإمكانية التحرّك خارج حدود البلاد، كما صارت له أيضا شرعية القوة الإقليمية التي يحقّ لها أن تتحرّك جوا على الأقل في عمق الأردن ليس استقلالها أو سيادتها أو وحدة أراضيها أو يهدّد أمنها أو حدودها المعترف بها دوليا، بعقد مشاورات، ويتّخذان الخطوات اللازمة لمنع هذا الاعتداء أو التهديد بما يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويقدّم كل طرف المساعدة اللازمة للآخر. وأشار الإعلان إلى أنه يتم تحديد حجم هذا الدعم ونوعيته عن طريق اللقاءات العاجلة بين الطرفين. كما تتم تلبية الاحتياجات العسكرية الدفاعية من أجل اتخاذ تدابير مشتركة، ويتم ضمان قوية في القوات المسلحة للطرفين.

تعتبر روسيا المنافس الأكبر لتركيا في المنطقة، إذا أخذنا بالاعتبار عضوية الأخيرة في حلف الناتو، فإن إنشاء قاعدة عسكرية تركية في أذربيجان لضمان التوازنين، العسكري والسياسي، وأحدث ثقلا موازنا للقاعدة العسكرية الروسية في أرمينيا. وفي حال إقامة قاعدة عسكرية تركية، لا يمكن الا تؤدي إلى تعقيد العلاقات الروسية الأذربيجانية، وتصبح أيضا مصدراً لقلق إيران من جهة ثانية.

يحدّد شكل التعاون الدفاعي بين تركيا وأذربيجان إطارا قانونيا، وذلك قبل توقيع «اعلان شوشا» أخيرا. الأول الذي أنشئ في أوائل التسعينيات، يمكّن التدريب العسكري لأفراد آذريين في المؤسسات العسكرية التركية. والثاني هو اتفاق «الشراكة الاستراتيجية»، والذي ينص صراحة على أن البلدين سيساعدان بعضهما بعضا، إذا طالب أحدهما بحقه في الدفاع عن النفس، بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن طبيعة هذه «المساعدة» خاضعة لمشاورات ثنائية، إلا أن الاتفاق يؤكد بوضوح على إمكانية استخدام الوسائل العسكرية في الظروف الطارئة.

وتضمّن إعلان شوشا الذي وقّعه أردوغان مع نظيره الرئيس الآذري إلهام عليف خلال زيارته أذربيجان، الأسبوع الماضي، أنه في حال تعرّض أي من الطرفين لاعتداء أو تهديد من دولة أو دول أخرى يمس استقلالها أو سيادتها أو وحدة أراضيها أو يهدّد أمنها أو حدودها المعترف بها دولياً، يعقد الطرفان مشاورات، ويتّخذان الخطوات اللازمة لمنع هذا الاعتداء أو التهديد بما يتوافق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويقدّم كل طرف المساعدة اللازمة للآخر. وأشار الإعلان إلى أنه يتم تحديد حجم هذا الدعم ونوعيته عن طريق اللقاءات العاجلة بين الطرفين. كما تتم تلبية الاحتياجات العسكرية الدفاعية من أجل اتخاذ تدابير مشتركة، ويتم ضمان قوية في القوات المسلحة للطرفين.

> ستصبح العلاقات بين تركيا وأذربيجان وثيقة جداً، ولن تشمل التعاون العسكري فحسب

وأقر الكرملين بأن إمكانية ظهور قواعد عسكرية تركية في أذربيجان تشكل موضع قلق لدى موسكو، متوقعا بتبنّي ما يلزم من خطوات لضمان أمن روسيا. وأكد المتحدث باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، أن موسكو تتابع عن كثب التقارير عن إمكانية إنشاء قاعدة تركية في أذربيجان، مضيفا: «إنشاء بنى تحتية عسكرية لدول أعضاء في حلف الناتو قرب حدودنا يثير اهتماما الخاص، ويدفعنا إلى تبنّي الخطوات اللازمة لضمان أمننا ومصالحنا». ولفت بيسكوف إلى أن روسيا لا تزال على تواصل وثيق مع أذربيجان وأرمينيا وتركيا لتسوية الوضع في إقليم ناغورني كاراباخ المتنازع عليه، واعتبر وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن ما يتردّد في هذا الشأن مجرّد شائعات، وتُثار في الأوساط السياسية والإعلامية في الدول السوفييتية السابقة على الدوام مسألة إقامة قاعدة عسكرية تركية على أراضي أذربيجان في جنوب القوقاز، ويرتبط دوماً نقاش الوجود العسكري التركي في أذربيجان، مع برودة العلاقات بين موسكو وأنقرة أو دفئها، ولاسيما في كل مرة يعود فيها النزاع الأرميني الأذربيجاني إلى الاشتعال.

قبل قرابة عام، أنه تم إعداد وثائق مهمة للغاية بين باكو وأنقرة، خلال زيارات مكثفة متبادلة بين كبار مسئولي البلدين، حيث ناقش الجانبان قضايا إنشاء قاعدة عسكرية تركية في ناخشيفان في أذربيجان، وفي المستقبل إنشاء قاعدة عسكرية أخرى في شبه جزيرة أبشيرون.

وإذا لم تكن العلاقات بين أذربيجان وتركيا قادرة بعد على التحرك نحو تحالف عميق، بسبب عدم وجود بعض الخطوات القانونية، فإن الوثائق الحالية في «إعلان شوشا» سترفع مستوى التحالف بين الطرفين إلى أعلى مستوى، ونتيجة ذلك، ستصبح العلاقات بين تركيا وأذربيجان وثيقة جدًا، ولن تشمل التعاون العسكري فحسب، وستشمل التعاون السياسي أيضا، وسيتشاور الطرفان مع بعضهما بعضا في جميع مراحل السياسة الداخلية والخارجية، وسيؤخذ موقف الطرفين في الاعتبار.

يخشى الأرمن من هذا السيناريو، على ضوء التعاون الذي يجمع أرمينيا وإيران، فعلاقات طهران بيريفان تعتبر أقوى من التي تربطها بدول إسلامية كثيرة مجاورة، فإضعاف أذربيجان حاجة إيرانية، حتى لا تشجّع الأقلية الأذرية داخلها على المطالبة بمزيد من الحقوق. وعلى الرغم من توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية بين باكو وطهران خلال العامين الماضيين، وتأكيد إيران الرسمية على احترام وحدة أراضي جمهورية أذربيجان وفق القرارات الدولية، فإن هناك عوامل مستمرة وإرثا ثقيلا يُلقي بظلاله على أي حدث مستقبلي بين الدولتين الجارتين.

(كاتب سوري)

كاريكاتير — عماد حجاج

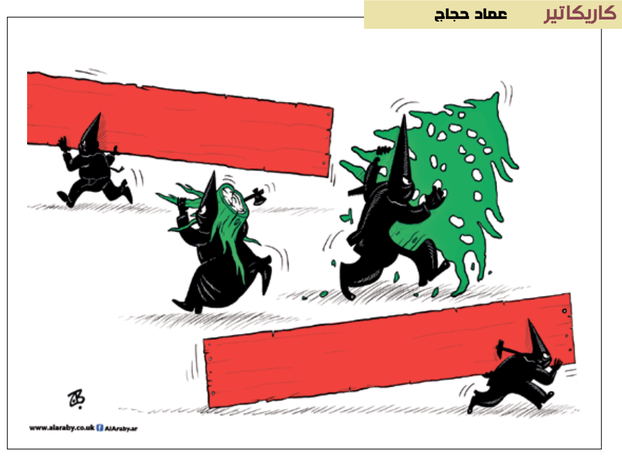

عن قاعدة تركية في أذربيجان

باسل الحاج جاسم

لم تكد تمضي ساعات على إعلان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أنه لا يستبعد إمكانية إنشاء قواعد عسكرية لبلده في أذربيجان، بموجب اتفاقية «إعلان شوشا» المبرمة أخيرا بين الدولتين، حتى لاحت بوادر أزمة بين أنقرة وموسكو في وقت شهدت العلاقات بينهما تقاربا قويا في السنوات القليلة الماضية.

تعتبر روسيا المنافس الأكبر لتركيا في المنطقة، إذا أخذنا بالاعتبار عضوية الأخيرة في حلف الناتو، فإن إنشاء قاعدة عسكرية تركية في أذربيجان لضمان التوازنين، العسكري والسياسي، وأحدث ثقلا موازنا للقاعدة العسكرية الروسية في أرمينيا. وفي حال إقامة قاعدة عسكرية تركية، لا يمكن الا تؤدي إلى تعقيد العلاقات الروسية الأذربيجانية، وتصبح أيضا مصدراً لقلق إيران من جهة ثانية.

يحدّد شكل التعاون الدفاعي بين تركيا وأذربيجان إطارا قانونيا، وذلك قبل توقيع «اعلان شوشا» أخيرا. الأول الذي أنشئ في أوائل التسعينيات، يمكّن التدريب العسكري لأفراد آذريين في المؤسسات العسكرية التركية. والثاني هو اتفاق «الشراكة الاستراتيجية»، والذي ينص صراحة على أن البلدين سيساعدان بعضهما بعضا، إذا طالب أحدهما بحقه في الدفاع عن النفس، بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن طبيعة هذه «المساعدة» خاضعة لمشاورات ثنائية، إلا أن الاتفاق يؤكد بوضوح على إمكانية استخدام الوسائل العسكرية في الظروف الطارئة.

سبق أن تداولت وسائل إعلام أذربيجانية،

> ستصبح العلاقات بين تركيا وأذربيجان وثيقة جداً، ولن تشمل التعاون العسكري فحسب

وأقر الكرملين بأن إمكانية ظهور قواعد عسكرية تركية في أذربيجان تشكل موضع قلق لدى موسكو، متوقعا بتبنّي ما يلزم من خطوات لضمان أمن روسيا. وأكد المتحدث باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، أن موسكو تتابع عن كثب التقارير عن إمكانية إنشاء قاعدة تركية في أذربيجان، مضيفا: «إنشاء بنى تحتية عسكرية لدول أعضاء في حلف الناتو قرب حدودنا يثير اهتماما الخاص، ويدفعنا إلى تبنّي الخطوات اللازمة لضمان أمننا ومصالحنا». ولفت بيسكوف إلى أن روسيا لا تزال على تواصل وثيق مع أذربيجان وأرمينيا وتركيا لتسوية الوضع في إقليم ناغورني كاراباخ المتنازع عليه، واعتبر وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن ما يتردّد في هذا الشأن مجرّد شائعات، وتُثار في الأوساط السياسية والإعلامية في الدول السوفييتية السابقة على الدوام مسألة إقامة قاعدة عسكرية تركية على أراضي أذربيجان في جنوب القوقاز، ويرتبط دوماً نقاش الوجود العسكري التركي في أذربيجان، مع برودة العلاقات بين موسكو وأنقرة أو دفئها، ولاسيما في كل مرة يعود فيها النزاع الأرميني الأذربيجاني إلى الاشتعال.

وتضمّن إعلان شوشا الذي وقّعه أردوغان مع نظيره الرئيس الآذري إلهام عليف خلال زيارته أذربيجان، الأسبوع الماضي، أنه في حال تعرّض أي من الطرف

حقيقة السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية

أسامة أبو ارشيد

إذا أردت أن تجهض مفعول حقيقة، فيكفيك أن تدندن حولها بعبارات مغمغمة، بحيث لا تسمي الأشياء بأسمائها. وإذا أردت أن تقتل موضوعيةً فكل ما تحتاج إليه هو تَضْبيب (من الضباب) الأمر بذريعة «الصوابية السياسية» أو ما يعرف بالـ "political correctness". وإذا أردت تشتيت قضية فعليك بمنطق: «ولكن ماذا عن ..؟»، أو ما يعرف بالـ "whataboutism". هذه هي تماماً الحال التي نواجهها اليوم في سياق جريمة اغتيال الناشط والمعارض، نزار بنات، رحمه الله، على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية في منزل عائلته في مدينة الخليل الأسبوع الماضي.

وبعيداً عمّن هو نزار، وما هي مواقفه، وملابسات اغتياله، إذ إن القصة اليوم معروفة بتفاصيلها كافة، فإن الجريمة أعادت تسليط الضوء على حقيقة الدور المناط بالسلطة الفلسطينية، إسرائيلياً وأميركياً، ومن النظام الرسمي العربي. وبدون غمغمات، ولا ضبابية، ولا محاولات تشتيت، فإن هذه السلطة وأجهزتها الأمنية ما هي إلا أدوات لتأبيد الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، مضافاً إلى ذلك عوار آخر، أنها تجسّد خلاصة القمع الرسمي العربي الذي حملته من ساحات الشتات العديدة قبل تشكيلها (أي السلطة) عام 1994. أعلم أن هذا الحكم مرفوض بمنطق «الصوابية السياسية»، ولكنني متيقن أن غالبيتنا، إن لم يكن كلنا، يتفق مع هذا الحكم، ولا يمنعنا أن نقر به إلا الأسباب الثلاثة التي استهللت بها هذا المقال، أو التحيز الفصائلي والإيديولوجي.

لا يتردّد محمود عبّاس نفسه بالإقرار أن السلطة الفلسطينية توفر لإسرائيل ترف الاحتلال المجاني، وتحمل عبء السكان عنها. وعلى الرغم من أنه تذمّر غير مرة من عدم تقدير إسرائيل لهذا الدور الوظيفي الدنيء، إلا أنه مستمرٌّ في الحفاظ عليه، ويعادي من يحاول تغييره. إنه يدرك ثمن محاولة التمرّد على هذه الصيغة أو المعادلة التي تحكم وجود السلطة، ومصير الرئيس الراحل، ياسر عرفات، رحمه الله، ماثلٌ أمامه، عندما استفاق متأخراً على حقيقة الكارثة التي ورّط الشعب الفلسطيني فيها.

هذا لا يعني أن عباس وجميع قادة السلطة الآخرين من حوله «عملاء» من حيث الأصل وإرادياً، لكن هذا لا ينفي أنهم في وضع، أنشأوه هم، يجدون أنفسهم فيه يؤدّون هذا الدور المُدان ضد شعبهم وقضيتهم، مع عدم إغفال حقيقة أن ثمّة من هم عملاء بالتعريف الحرفي للكلمة.

ليست العمالة بالضرورة علاقة تعاقدية بين طرفين، مُعَرَّفَةٍ وَمُحَدَّدَةٍ بشكل دقيق، ولكنها قد تنشأ جرّاء سوء تقدير، أو فساد، أو لخدمة مصالح شخصية، أو بسبب انعدام الكفاءة. والحقيقة التي لا مراء فيها أن السلطة الفلسطينية أوجدت طبقةً من المسؤولين الذين لا يتصوّرون شرعية لهم، فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، خارجها، وبالتالي هم بحاجة إلى رضا إسرائيل، أقرّوا بذلك أم لا.

في قضية اغتيال بنات، نعلم أن القوة الأمنية الفلسطينية اعتقلته وعذبته في منطقة تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، ما يعني أن ثمّة تنسيقاً قد جرى بين الجانبين. هذا ليس جديدا، مع أن إسرائيل هي من تدخل في العادة إلى مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية، مدنياً وأمنياً، في الضفة الغربية، في حين تختفي قوات الأمن الفلسطيني من الشوارع تماماً. لكن إسرائيل تعرف الدور الوظيفي لهذه السلطة وأجهزتها الأمنية، ومن ثمّ لن تمانع أن تقوم نيابة عنها بالمهمات القذرة، خصوصاً وأنها تدرك، أيضاً، أن للسلطة بعدا آخر في جينات تكوينها، إذ إنها امتداد لنظام القمع والكبت الرسمي العربي. ما سبق ليس اتهاماً يُساق على عواهنه هنا، بل هي معطياتٌ موثقة.

تحدّد مراجعة سريعة للمواد المتعلقة بالترتيبات الأمنية بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، في الاتفاقات العديدة بينهما، منذ «أوسلو» عام 1993، بوضوح الدور الوظيفي للأجهزة الأمنية الفلسطينية في خدمة إسرائيل بذريعة «محاربة الإرهاب» و«التحريض». ولمن أراد مزيد استزادة فليراجع اتفاقات طابا 1994، واشنطن 1995، شرم الشيخ 1996، وواي ريفر 1998. ومعلوم أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مؤلا تأسيس وتدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي انتشرت في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994. كما أن دور وكالة المخابرات الأميركية المركزية (سي آي إيه) في تدريب قادة تلك الأجهزة منذ ذلك العام موثق. كان ذلك كله يتم بعلم وتنسيق كامل مع إسرائيل، ويمكن لمن أحبّ أن يعود إلى كتاب الباحث النرويجي، برينجار ليا، «بناء شرطة عرفات».

ومع أن الاستلحاق الأمني الفلسطيني لربيبه الإسرائيلي تعرّض لهزّة عنيفة خلال انتفاضة الأقصى (2000 - 2005)، إلا أنه ما لبث أن عاد أقوى من قبل بدءاً منذ عام 2005، أي بعد وفاة عرفات وتسلم محمود عبّاس رئاسة السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال مكتب التنسيق الأمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، والتي فازت فيها حركة حماس، تحوّل تركيز هذا المكتب، بقيادة رئيسه، الجنرال الأميركي كيث دايتون، إلى محاولة إطلاق شرارة حرب بين حركتي حماس وفتح، أرادتها إدارة جورج بوش الابن حينها لإلغاء الانتخابات. وحسب وثائق أميركية، أنيطت مسؤولية الإشراف على تلك الخطة بوزيرة الخارجية، حينئذ، كوندا ليزا رايس، ومساعد مستشار الأمن القومي، حينها، إليوت إبرامز. وقد عمد دايتون إلى تسليح وتدريب قوات محسوبة على «فتح» لهزيمة «حماس» بالقوة في قطاع غزة، وإسقاط حكومتها، وحل المجلس التشريعي، وإجراء انتخابات جديدة تستبعد منها حماس. وتمضي الوثائق الكثيرة في هذا السياق، لتشرح دور عباس والقيادي الفتحاوي المفصول، محمد دحلان، في هذه الخطة، ودور كل من الأردن ومصر في تدريب قوات الأمن الفلسطينية. وانتهى الأمر، كما نعلم، بسيطرة «حماس» على قطاع غزة بعد هزيمتها قوات أمن السلطة.

لا أريد الاستطراد في تلك الحقبة، ولكن لإزالة الغبش عن حقيقة الدور المناط بالسلطة الفلسطينية وأجهزتها أمنها، من المهم التذكير هنا بالخطاب الذي ألقاه دايتون عام 2009 أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، وهو الذراع البحثية للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. في ذلك الخطاب، تحدث دايتون بنزق عن «الفلسطيني الجديد»، أو «الرجال الجدد» الذين أعدّهم. ولم يتردّد في التباهي بأن هؤلاء «الرجال الجدد» في الأجهزة الأمنية الفلسطينية منعوا اندلاع انتفاضةٍ ثالثةٍ عبر إحباط مساعي الفلسطينيين في الضفة الغربية من الوقوف مع قطاع غزة الذي كان يتعرّض لعدوان إسرائيلي حينها. بل ذهب دايتون إلى أبعد من ذلك، حين قال إن الهدف من بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية بعقيدة جديدة يهدف إلى «تقليص وجود جيش الدفاع الإسرائيلي» في الضفة الغربية، وهو ما أثبت فاعليته خلال عدوان عام 2009 على القطاع، إذ تمكّن الجيش الإسرائيلي من نقل وحدات عسكرية أساسية من الضفة الغربية إلى قطاع غزة من دون خشية حدوث فراغ أمني فيها. وحسب دايتون، فإن مسؤولاً كبيراً في الجيش الإسرائيلي سأله: «كم يمكنك أن تنتج من هؤلاء الفلسطينيين الجدد؟ وما هو الوقت المتوقع؟ إنهم طريقنا إلى الخروج من الضفة الغربية».

> قد تنشأ العمالة جرّاء سوء تقدير، أو فساد، أو لخدمة مصالح شخصية، أو بسبب انعدام الكفاءة
>
> السلطة الفلسطينية مجرّد أداة من أدوات الاحتلال الإسرائيلي لإرضاخ الشعب الفلسطيني وإجهاض مطالبه بالحرية والعدالة والكرامة

لا أظن أن شخصاً موضوعياً سيجادل أن دايتون نجح في إنتاج كثيرين من هؤلاء «الفلسطينيين الجدد» الذين لا يتردّد كثيرون منهم في التصريح للصحافة الإسرائيلية إن لنا عدواً مشتركاً هو «حماس». ولم يتردّدون ورئيس سلطتهم لا يخجل من الحديث بهذه اللغة، ولا مسؤولو الأجهزة الأمنية الفلسطينية؟

الأنكى أن دايتون، وحسب «وثائق الجزيرة» المسرّبة عام 2010 من مكتب كبير المفاوضين الفلسطينيين سابقاً، صائب عريقات، رحمه الله، يؤكد أن الأجهزة الأمنية التي درّبها تعتدي على الفلسطينيين وتعذبهم ولا تحترم قانوناً ولا حقوق إنسان. وحسب تصريح مسؤول كبير في الجيش الإسرائيلي، فإن «السلطة الفلسطينية تغيرت أمام أعيننا مباشرة» لتكون في خدمتنا!

أترانا نفهم الآن لماذا تنتفض الضفة الغربية أعوام 2012، 2014، 2021، وما بين ذلك في محطّات كثيرة؟ عودوا إلى تصريح دايتون السالف عن دور الأجهزة الأمنية في احتواء الغضب في الضفة عام 2009. هذا يشرح أيضاً خلفية اعتقالات الأجهزة الأمنية الفلسطينية الذين خرجوا متظاهرين في الضفة الغربية نصرة لقطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي أخيرا عليه. ولا يشذّ اغتيال نزار بنات عن هذه القاعدة، فهذه الأجهزة صمّمت لخدمة إسرائيل، وقمع الشعب الفلسطيني، وسحق أي صوتٍ معارض بنفس سلطوي عربي، يغدو مصلحة إسرائيلية.

لذلك كله، لا يمكن الحديث عن مشروع وطني فلسطيني، فضلاً عن مشروع تحرير قبل تسمية الأسماء بمسمّياتها. السلطة الفلسطينية مجرّد أداة من أدوات الاحتلال الإسرائيلي لإرضاخ الشعب الفلسطيني وإجهاض مطالبه بالحرية والعدالة والكرامة والاستقلال. وسواء أكانت العمالة طوعية أم نتيجة غلبة الظروف، فإن نتيجتها واحدة، ولا يمكن أن تكون هناك سلطة وطنية تتنفس من خلال رئة الاحتلال وبضوء أخضر منه. وليس من الموضوعية أبداً أن نصمت عن توصيف الأشياء كما هي، كما أنه ليس من الموضوعية أن ننخرط في منطق و«ماذا عن؟» وذلك كما يفعل بعضهم حين يطالبوننا بالمقارنة بين ما تفعله «حماس» في قطاع غزة وما تفعله «فتح» في الضفة الغربية. إكْرَهْ «حماس» كما شئت، أَبْغِضْ الإيديولوجيا التي تحملها، أَدِنْ نمط حكمها والكثير من ممارساتها، ولكن الموضوعية تقتضي أن لا يُساوى بين سلطتها في القطاع وسلطة «فت»ح في الضفة، فالأولى قد تعارضها على أسس عدة، ولكن لا يمكن تخوينها وطنياً، أما الثانية، فإنها مطالبة اليوم بأن تطهّر صفوفها وسمعتها من هذه التهمة.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

عندما تصبح العنصرية أداة للسلطة في لبنان

سعد كيوان

كعادتها عندما تشتدّ الأزمات، تطفو الأسلحة غير المشروعة، وفي مقدمها سلاح العنصرية القميء الذي يجسّد مجموعة من النواقص، كالحقد والتعصّب والانغلاق والجهل والخوف أو التخويف من الآخر. وفي الحقيقة، هذه الأسلحة لا تظهر بشكل طبيعي أو عفوي، وإنما هم القادة والساسة من يلجأون إليها عندما تستنفد كل الأساليب والحيل، وعندما يشعرون بأنهم بدأوا يخسرون جمهورهم أو يفقدون السيطرة عليه.

عندها يطلقون العنان لتعبئتهم الحاقدة ضد الآخر الغريب، الأجنبي، وغير اللبناني، وكيف إذا كان هذا الآخر فلسطينياً أو سورياً؟ وكما هو معروف، هناك في لبنان نحو مليون ونصف مليون نازح سوري، بفعل الحرب القذرة التي شنّها النظام السوري على الشعب السوري الذي ثار على حكمه الاستبدادي في منتصف مارس/ آذار 2011، فقتل مئات الآلاف منهم وشرّد الملايين، وأجبر ملايين آخرين على النزوح إلى خارج الأراضي السورية وفي داخلها.

وكما في البلدان المحيطة، مثل الأردن وتركيا، يقيم هذا العدد الكبير من السوريين في لبنان منذ عشر سنوات في ظروف استثنائية، وترعى الأمم المتحدة إقامتهم في مخيمات البؤس، وتمول وجودهم من الناحيتين الصحية والغذائية، لكن وجودهم يشكل عبئا كبيرا على الدولة اللبنانية، إن من الناحية الاقتصادية، أو على مستوى البنى التحتية، ومن حيث ضرورة توفير الخدمات لهم، أو من الناحيتين الاجتماعية والأمنية.

كما أن اللجوء الفلسطيني المستمر منذ 1948، والذي يبلغ عدده اليوم نحو ربع مليون فلسطيني، ويعيش في ظروفٍ أقل ما يقال فيها إنها غير إنسانية وغير لائقة من كل النواحي، وبكل المقاييس، يشكل على الدوام مادّة للسجال، ولبازار المزايدات السياسية والعنصرية.

وقد أدّى فشل السلطة السياسية وانكشافها وغرقها في الفساد والزبائنية ونهبها المال العام إلى أزمة غير مسبوقة في تاريخ لبنان وضعته على حافة الإفلاس والانهيار الكامل والشامل، وإلى دفع نحو 50% من اللبنانيين إلى العيش تحت خط الفقر، بحسب إحصائيات الأمم المتحدة. وعمّقت حالة الغليان الشعبي الشرخ السياسي والاجتماعي، وأدّت إلى انفجار «ثورة أكتوبر» 2019 ضد كل الطبقة السياسية، ورفعت شعار «كلّن يعني كلّن»، أي أن كل أفرادها فاسدون وعليهم جميعا أن يرحلوا. وتقوم منذ ثلاث سنوات محاولات دولية لإنقاذ لبنان وانتشاله من مأزقه، تجسّدت في «مؤتمر سيدر» في باريس في ربيع 2018، وتمكّن من توفير مساعدات بقيمة 11 مليار دولار مشروطة بأن تُقدم الحكومة اللبنانية على إجراء إصلاحات جذرية بنيوية وضرورية للاقتصاد الريعي، وفي الإدارة لوقف عمليات الهدر والفساد المعشش في مؤسسات الدولة ودوائرها. غير أن السلطة الغارقة في صراعاتها والمتمترسة في خنادقها الطائفية ما زالت تكابر وتعاند، وتصم آذانها عن أي مساعدة أو محاولة إنقاذ تأتي من الخارج، وبالأخص المبادرة التي طرحها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عندما زار بيروت مرتين في أقل من شهر بعد تفجير مرفأ العاصمة في 4 أغسطس/ آب الماضي، أو حتى من الاتحاد الأوروبي الذي أوفد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية فيه جوزيف بوريل، قبل أيام، إلى بيروت، عارضا خطة اقتصادية للإنقاذ، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، شرط تشكيل حكومة اختصاصيين من غير السياسيين الحزبيين، تتولى تنفيذ الخطة الإصلاحية، وملوحا بفرض عقوبات على المعطلين والمعرقلين، علما أن لبنان يعيش من دون حكومة منذ أكثر من عشرة أشهر، وأن سعد الحريري المكلف بتشكيل الحكومة منذ سبعة أشهر ما زال يرواح مكانه بفعل الفيتويات المتبادلة. وبعد لقائه رئيس الجمهورية ميشال عون، خرج بوريل مربكا ومذهولا، بعدما سمع من عون أن من الأسباب الرئيسية للأزمة مسألة النزوح السوري في لبنان، وحاول بلباقة الرد خلال حوار مع الإعلاميين قائلا إن أسباب عدم تشكيل الحكومة هي بحت داخلية؟!

أمام فظاعة حالة الانهيار التي يتخبط فيها لبنان ووقاحة طبقته السياسية، يعكس ما سمعه الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية انفصاما في الشخصية أو انقيادا أعمى لإرادة محور يريد أن يشيطن كل من يثور لكرامته، ويرفض الخضوع للقهر والذل والمعاملات غير الإنسانية، فقد شكلت اليد العاملة السورية في لبنان تاريخيا دعامة أساسية في مختلف مجالات الاقتصاد، وخصوصا في الزراعة وقطاع البناء منذ الستينيات عقودا، وكان العامل السوري الأرخص والأقل تطلبا ومرضيا عنه من كلا البلدين، وخصوصا بالنسبة للحكومة السورية التي كانت تستفيد من عائدات مواطنيها الذين كانوا يعودون أسبوعيا أو شهريا إلى بلداتهم وقراهم، ويعزّزون الاقتصاد السوري بالعملة الصعبة أو اللبنانية التي كانت قيمتها تضاهي قيمة الدولار، حتى نهاية السبعينيات.

وكانت كتلة السوريين الذين يعملون في لبنان غير مسيّسة، ولا تقوم بأي نشاط، ولا تتعاطى أي عمل نقابي، ولا تطالب بأي حقوق خلال عملها ووجودها على الأراضي اللبنانية، وخاضعة بالتالي لاستنسابية ربّ العمل. أما اليوم، فان عدد السوريين كبير جدا، ويفوق بأضعاف عددهم في الحقبة الماضية، وهم في لبنان اليوم بفعل انتفاضتهم على استبداد النظام البعثي الذي كان يسيطر ليس على سورية فقط، وإنما أيضا على السلطة في لبنان، وهم في لبنان هربا من بطشه وقتله لهم وقصفهم بالبراميل المتفجرة. لذلك هم ليسوا كتلة طيّعة كما تعودت السلطة في لبنان أن تعاملهم، وكما كان يريد النظام السوري أن تتم معاملتهم وإبقاءهم تحت سطرة أجهزة مخابراته. وأكبر دليل على أن النازحين تحوّلوا إلى كابوس بالنسبة للنظام السوري هو النسبة الضئيلة التي حصل عليها الأسد في الانتخابات الرئاسية التي جرت في الشهر الماضي (يونيو/ حزيران)، إذ لم يصوّت أكثر من 33 ألف ناخب من أصل أكثر من نصف مليون شخص يحق لهم التصويت، على الرغم من كل الضغوط التي مورست عليهم، والتهديدات التي تعرّضوا لها. لذلك، ومنذ انتخابه رئيسا للجمهورية في نهاية عام 2016، تحوّل النازحون السوريون إلى الشغل الشاغل لميشال عون إرضاء لرغبة بشار الأسد في استمرار الضغط عليهم، وتكفّل صهر عون، رئيس التيار العوني جبران باسيل، بشنّ الحملات العنصرية عليهم بشكل دوري منذ تسلمه وزارة الخارجية، تنفيذا لإرادة النظام السوري الذي لا يريد إرجاعهم، إلا أنه يستعملهم ورقة ابتزاز للدول الأوروبية تحديدا التي تخاف من موجات النزوح إليها تحت وطأة القمع وسوء المعاملة التي يلقاها النازحون، فتلجأ الحكومات الأوروبية إلى تمويل إقامتهم حيث هم، في لبنان وفي الأردن وفي دول أخرى.

ويقوم باسيل، في المقابل، بالتجييش الطائفي والعنصري لدى المسيحيين، وبعض الشرائح العنصرية المعشّشة في صفوف اللبنانيين، من خلال التحريض على النازحين السوريين الذين يستنزفون برأيه الاقتصاد، ويستهلكون قطاع الخدمات من كهرباء وماء ومحروقات وتموين وغيرها، ويحرمون اللبنانيين منها. وهكذا تتناغم السلطة في لبنان مع النظام في سورية ليمارس الاثنان أبشع حملات العنصرية توسّلا للسلطة، وبغرض إبقاء السيطرة على السوريين مادة للابتزاز السياسي. ويحظى هذا النهج بمباركة حزب الله، أحد أهم أركان محور الممانعة الممسك بزمام القرار في لبنان، وحامي نظام الأسد في سورية. أما الفلسطينيون فمن «حسن حظهم» أنهم في هذه المرحلة، وبعد انتفاضة القدس أخيرا، ينعمون برضى وتأييد من كل أطراف الممانعة، من طهران إلى دمشق إلى بيروت، وهم حاليا في منأى عن الحملات العنصرية، ولو أنه لا يمكن للفلسطيني المقيم في المخيم أن يدخل مواد بناء لإصلاح بيته! ولكن إلى متى؟

(كاتب لبناني)

> شكلت اليد العاملة السورية في لبنان دعامة أساسية في مختلف مجالات الاقتصاد، وخصوصاً في الزراعة وقطاع البناء، منذ الستينيات
>
> تتناغم السلطة مع النظام في سورية ليمارسا أبشع حملات العنصرية توسّلاً للسلطة، وبغرض إبقاء السيطرة على السوريين مادة للابتزاز السياسي

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads